

قرار بلدي رقم ٢٤

الموضوع: تخصيص جزءا من العائدات التي سوف تنتج عن مشروع تأهيل الواجهة البحرية لمدينة جونيه لدفع تعويضات أو بدل إستملاك لبعض العقارات الموجودة ضمن المنطقة الارتفاقيه F وذلك لجعلها محمية طبيعية.

بناء على البند رقم ٩ من محضر جلسة ٢٠١٣/٢/١ المنعقدة بنصابها القانوني.
بناء على الدعوة المسجلة تحت رقم ٥٨٥ /ص ٢٠١٣/١/٢٢ والمبلغة وفقاً للاصول.
ان مجلس بلدية جونيه
بناء على محضري الانتخاب تاريخ ٢٠١٠/٥/٢ و ٢٠١٠/٥/١١ و
وبناء على قانون البلديات رقم ٧٧/١١٨ وتعديلاته
وبناء على مشروع اعاده تاهيل الواجهة البحرية لمدينة جونيه،
وبناء على كتاب وزير البيئة رقم ٢٠١١/ب/٣٢٢٣ والمراجع المشار اليها في متنته.
وبالاستناد الى الفقرة ما قبل الاخيرة من الكتاب المذكور والتي تم الطلب بموجبها من المجلس البلدي لمدينة جونيه تقديم تقرير مفصل يتضمن كيفية ادارة مشروع تأهيل الواجهة البحرية لمدينة جونيه خاصة البند الاول القاضي صراحة بتحديد الجهات المستفيدة من المشروع لاسيما من الناحية المادية والزمنية والبند ثالثا منه القاضي بتحديد كيفية استخدام العائدات الناتجة عن ذلك المشروع.
ولما كان قد سبق للمجلس البلدي ان اتخذ قرار بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٠ حمل الرقم ٦٠٠ كلف بموجبه شركة روفایل وشركاه للمحامة اعداد الدراسات القانونية المطلوبة انفاذا لما ذكر اعلاه.
ولما كان وباتاريخ ٢٠١١/١٠/١٢ قد صدر المرسوم رقم ٦٥٢٦ الذي صدق التصميم التوجيهي والنظام التفصيلي العام لمدينة جونيه،
ولما كان المرسوم المذكور قد صنف بعض العقارات والحقها بالمنطقة الارتفاقيه Fحفاظا عليها لاسباب هندسية وبيئية وبناء على اقتراح المجلس البلدي واستنادا لقرارات المجلس الاعلى لتنظيم المدني.
ولما كانت بعض العقارات المذكورة هي حاجة ملحة لمدينة جونيه وذلك بغية تحويلها الى محمية طبيعية تكون رئة المنطقة مع العلم ان البطريركية المارونية قد قدمت هبة مقدسة عبارة عن ملايين الامتار لجعلها محمية طبيعية.
ولما كان من اجل انفاذ ذلك، يتوجب على الادارة استملاك تلك العقارات للمنفعة العامة
ولما كان وبالاستناد الى موازنة بلدية جونيه واجمالي واردتها فانه يستحيل انفاذ المشروع المذكور اعلاه.
ولما كان من اجل استملاك العقارات المذكورة وتسديد اصحابها تعويض الاستملاك لجعلها محمية طبيعية، يتوجب ايجاد آلية معينة ومصدرا لتامين الاموال اللازمة.
ولما كان وتطبيقا لقرار معالي وزير البيئة الذي اوجب تحديد كيفية استخدام العائدات الناتجة عن مشروع الواجهة البحرية وتحديد الجهة المستفيدة.
وبعد التداول بالموضوع :

قررها يلي:

مادة اولى: الموافقة على تخصيص قسما من العائدات التي سوف تنتج عن مشروع تأهيل الواجهة البحرية لمدينة جونيه لدفع تعويضات أو بدل إستملاك لأصحاب العقارات في حرش حريصا ضمن نطاق بلدية جونيه وفقاً لنظام المنطقة الارتفاقيه F وذلك تأميناً للشروط البيئية و لتحويل هذه المنطقة إلى محمية حسب الأصول والقوانين المرعية.

مادة ثانية: يبلغ القرار المذكور الى الجهات المعنية والى شركة روفایل للمحامة المكلفة انفاذ مضمون قرار معالي وزير البيئة ذات الرقم ٢٠١١/ب/٣٢٢٣ ليكون جزءا من الدراسة القانونية التي سوف يتم وضعها بخصوص مشروع تاهيل الواجهة البحرية لمدينة جونيه على ان يتم لاحقا تحديد النسبة التي سوف تخصص من اجل ذلك تحديدا دقيقا يتماشى مع روحية الدراسة الشاملة ومضمونها.

قرار بلدي رقم ٢٤

الموضوع: تخصيص جزءا من العائدات التي سوف تنتج عن مشروع تأهيل الواجهة البحرية لمدينة جونيه لدفع تعويضات أو بدل إستملاك لبعض العقارات الموجودة ضمن المنطقة الارتفاقية F وذلك لجعلها محمية طبيعية.

مادة ثالثة: ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

رئيس بلدية جونيه انطوان افرام	نائب رئيس فؤاد بواري	عضو بيار صفير	عضو دنيز كرم بو معشر	عضو جوزف عوده	عضو يوسف بشير
عضو شربل ابي نخول	عضو جورج بعينو	عضو واكيم بو لحدو	عضو عصام ريشا	عضو ربيع بويز	عضو توفيق مطر
عضو روي الهوا	عضو طارق الأشقر	عضو فوزي مارون	عضو انطوان شمعون	عضو جورج سعاده	عضو فؤاد أبو شبكة

يبلغ: - قائمقام
- وزارة البيئة
- شركة روفائل